منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

رأس المال الاجتماعي في الأردن: تعزيز الثقة لتحقيق التنمية

تشرين الثاني 2024

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخًا لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني. ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 420125960، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: +962 6 566 6476
ف: +962 6 566 6376

تقرير المعرفة قوة: هو تقرير يعرض بعض الحقائق والأرقام والمشاهدات من مصادر مختلفة حول موضوع معين ضمن ورقة واحدة

لتقييم الدراسة

يسر منتدى الاستراتيجيات الأردني، إتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميه للاستفادة منه والاقتباس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الاستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.

جدول المحتويات

1. المقدمة: 4
2. أهمية رأس المال الاجتماعي والثقة: 5
3. مستويات الثقة في الأردن وفق استطلاع الباروميتر العربي 24/2023: 6
4. نتائج الأردن في استطلاع الباروميتر العربي 24/2023 بحسب العمر والجنس والتعليم: 8
5. انطباعات الأردنيين حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية: 11
6. الخلاصة: 17
7. دور الحكومة في تعزيز الثقة: 18

1. المقدمة:

سعى خبراء الاقتصاد وغيرهم إلى محاولة فهم الأسباب الرئيسة وراء تمتُّع بعض البلدان بثمار النمو الاقتصادي والتنمية، مقابل انخفاض معدلات النمو وتقلبها في بلدان أخرى. وقد أدى هذا الجهد إلى نشر عدد لا يحصى من الأوراق البحثية، والعديد من التقارير وأوراق السياسات من المنظمات الدولية ومراكز الفكر، التي أشارت إلى عدة عوامل مترابطة يمكن أن تفسر نمو الدول وتقدمها عن غيرها، ومنها: توافر الموارد الطبيعية، وتكوين رأس المال الثابت (الاستثمار)، وأنشطة البحث والتنمية، والانفتاح على التجارة، والسياسات الحكومية (النقدية، والمالية، والصناعية، والتنظيمية)، والاستقرار السياسي، والجغرافيا، والاتجاهات الديموغرافية، ورأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي، وغيرها.

ويعد عنصر "**رأس المال البشري**" محورًا رئيسًا في الاقتصاد، فوجود قوة عاملة "ذات مهارة وتعليم جيد" هو أحد المتطلبات الأساسية لزيادة النمو، إذ يُحدِّد نوعية رأس المال البشري مدى إنتاجية الأفراد في أماكن عملهم ومجتمعاتهم.

ولا يقل "**رأس المال الاجتماعي**" أهميةً عمّا سبقه من العوامل، الذي يتمثل في "الأعراف والقيم والمبادئ الاجتماعية المشتركة التي تدعم الأداء المجتمعي، وتمكن التعاون ذا المنفعة المتبادلة".

ونظرًا للطبيعة الواسعة لمفهوم "رأس المال الاجتماعي"، فقد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عددًا من الطرق والأساليب التي يمكن من خلالها تصور رأس المال الاجتماعي وقياسه، وأبرزها قياس مستويات "**الثقة**" داخل المجتمع، سواء "**الثقة العامة**" (الثقة في الآخرين، بما فيهم الغرباء)، و"**الثقة المؤسسية**" (الثقة في مؤسسات الدولة بما فيها القضاء).

كما يوجد العديد من المؤسسات الدولية التي تستخدم استطلاعات رأي المواطنين من أجل قياس مستويات الثقة، يُذكر منها: **المسح الاجتماعي الأوروبي** (جامعة لندن)، و**المسح الاجتماعي العام** (جامعة شيكاغو)، و**الباروميتر العربي** (شراكة بين جامعة برينستون، وجامعة ميشيغان، ومبادرة الإصلاح العربي)، و**مؤشر القيم العالمية** (السويد).

وتجدر الإشارة إلى أن الأردن شهد مؤخرًا جهودًا وطنية كبيرة في سبيل تعزيز ثقة المواطن بالحكومة، ومؤسسات الدولة، والاقتصاد الوطني، التي تمثلت في إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي والسياسي، وخارطة طريق تحديث القطاع العام.

وفي هذا السياق، **يسلط منتدى الاستراتيجيات الأردني الضوء على "رأس المال الاجتماعي" في الأردن،** من خلال تحليل البيانات الصادرة عن "الباروميتر العربي"، لتتبع مدى تطور مستويات الثقة بين الناس داخل المجتمع الأردني، وفي مؤسسات الدولة عبر السنوات.

2. أهمية رأس المال الاجتماعي والثقة:

أشارت العديد من المؤسسات الدولية إلى أهمية رأس المال الاجتماعي والثقة داخل المجتمعات، نذكر منها الاقتباسات الآتية:

1. "إن التراجع في الثقة وفي رأس المال الاجتماعي أمر مثير للقلق، ليس فقط بسبب الآثار التي يلقيها على التماسك الاجتماعي، بل أيضًا بسبب انعكاساته الاقتصادية، حيث تظهر معظم الأدبيات أن **الثقة هي عامل أساسي لتحقيق أداء اقتصادي جيد**" (صندوق النقد الدولي).
2. "**تساعد الحوكمة الرشيدة وزيادة الثقة في الحكومة على تحسين الالتزام الضريبي** من الأفراد والشركات. كما أن تطوير العدالة الإجرائية، وتعزيز الإنصاف في المعاملة، والوصول العادل إلى الخدمات العامة من المواطنين، من شأنه أن يحسن الثقة في الحكومة" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).
3. "تعتبر **الثقة في المؤسسات عنصرًا مهمًّا في نجاح السياسات** والبرامج والتشريعات الحكومية التي تعتمد على تعاون المواطنين وامتثالهم لها" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).
4. "يمكن أن **تساعد الثقة في المؤسسات الحكومية على زيادة الثقة في الاقتصاد**، من خلال زيادة الاستثمار والاستهلاك؛ مما يعزز من النمو الاقتصادي" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

كما لا بد من التنويه إلى بعض الاقتباسات من الاقتصاديين الحاصلين على "جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية"، التي ناقشت أدبيّاتُهم العلميةُ العلاقةَ ما بين الثقة والنمو الاقتصادي، وتوصّلت في نهاية المطاف إلى وجود علاقة إيجابية قوية ما بين المتغيرين:

1. "إن **لغة الثقة** في المعاملات التجارية والصفقات تُعَدّ **عنصرًا مهمًّا لنجاح الاقتصاد**" (أمارتيا سين)[1].

[1] Sen, A. K. (1999). Development as freedom. Oxford University Press.

2. "**تقوم المعاملات التجارية على الثقة**. وقد يعزى التخلف الاقتصادي في بعض الدول إلى انعدام الثقة بين الأطراف المتعاقدة في تلك المعاملات" (كينيث أرو)[2].

خلاصة القول:

1. تساهم الثقة في **تقليل تكاليف المعاملات التجارية** المرتبطة بجميع أنواع الأعمال مثل البنوك، والتأمين، وتجارة الجملة، والتجزئة، والخدمات المهنية.
2. تُسهِّل الثقة **التنسيق والتعاون بين الناس**؛ وتسمح بحل المشكلات بشكل ودي بعيدًا عن الانتهازية والأنانية.
3. تُمكِّن الثقة رواد الأعمال من **تخصيص المزيد من الوقت للابتكار** في المنتجات والعمليات الجديدة.
4. تساعد الثقة على **تنفيذ السياسات العامة** بشكل فعّال؛ لأنها تعتمد على تعاون المواطنين وامتثالهم.

3. مستويات الثقة في الأردن وفق استطلاع الباروميتر العربي 24/2023:

أصدر الباروميتر العربي النسخة الأولى من استطلاعات الرأي عام 2007، وجاءت الدورة الثامنة من الباروميتر العربي للفترة 24/2023 بوصْفها أحد أكبر استطلاعات الرأي المتوافرة للعامة حول توجهات المواطنين عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ بدء جائحة كورونا، وبعد العدوان الغاشم على قطاع غزة.

وقد تم تنفيذ هذه الدورة في 8 دول عربية من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي: تونس، والمغرب، وموريتانيا، والأردن، ولبنان، وفلسطين، والعراق، والكويت. ويتضمن استطلاع الرأي الذي استخدمه الباروميتر العربي العديد من الأسئلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تغطي عدة جوانب نذكر منها: الثقة في مختلف مؤسسات الدولة، والأداء الحكومي، وحالة الاقتصاد، والعلاقات الدولية، والنظام التعليمي والصحي، والهجرة، وغيرها.

وفي ورقة المعرفة قوة هذه الصادرة عن المنتدى، سيتم التركيز على الأسئلة المتعلقة بـ "ثقة الناس فيما بينهم"، و"الثقة في الحكومة ومؤسسات الدولة"، و"الأوضاع المعيشية للمواطنين"، و"تحدي الهجرة". وقد تم إجراء التحليل التفصيلي حسب العمر، والجنس، والمستوى التعليمي، والحالة الوظيفية.

[2] Arrow, K. (1972). Gifts and exchanges. Philosophy & Public Affairs,1(4), 343-362.

كما قام المنتدى بتتبع تطور مستويات الثقة في الأردن عبر السنوات (2007 - 24/2023)، مع التركيز في التحليل على نتائج الاستطلاع لعام 24/2023، الذي غطى عينة مكونة من 2,400 فرد من مختلف محافظات المملكة.

بعض نتائج الأردن العامة في استطلاع الباروميتر العربي:

بالعموم، هناك تحسن واضح في مستويات الثقة في الأردن في الجوانب كافة، وذلك عند مقارنة النتائج بين عامي 2022، و24/2023.

فعند سؤال الأردنيين عن "**مدى ثقتهم في الآخرين**"، لوحظ أن هذه النسبة قد زادت بحوالي الضعف من 8% في العام 2022، إلى 15.7% في عام 24/2023.

أما فيما يتعلق بسؤال الأردنيين عن "**مدى ثقتهم في الحكومة**"، فقد كانت الإجابات مشجعة، إذ ارتفعت النسبة إلى 39% في عام 24/2023، في حين كانت 32.2% في عام 2022.

وعند سؤال الناس عن "**مدى الثقة في مجلس النواب**"، بلغت نسبة الثقة 24% في استطلاع رأي عام 24/2023 مسجلةً ارتفاعًا واضحًا عن العام 2022، علمًا بأن هذه النتائج سبقت انتخابات المجلس في أيلول 2024.

وعلى مستوى "**الثقة في القضاء**" فقد ارتفعت النسبة أيضًا إلى 69.7% في عام 24/2023، مقارنة بالعام 2022، محافظة بذلك على مكانتها العُليا بين جميع مؤسسات الدولة، من حيث ثقة الأردنيين.

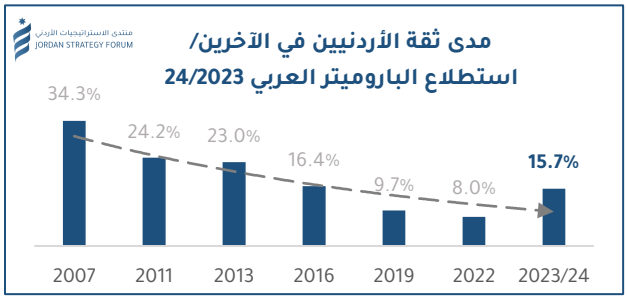

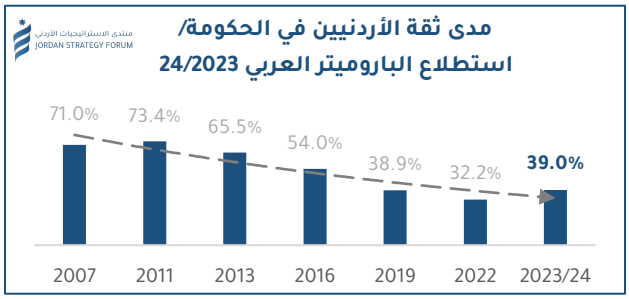

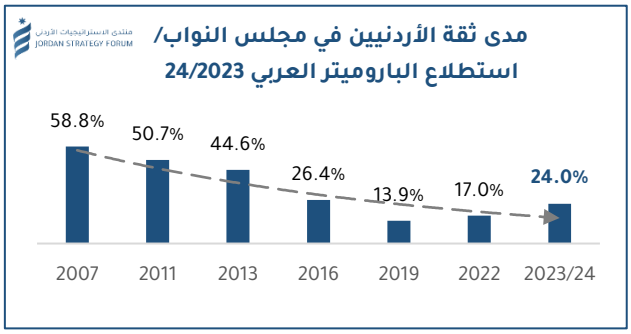

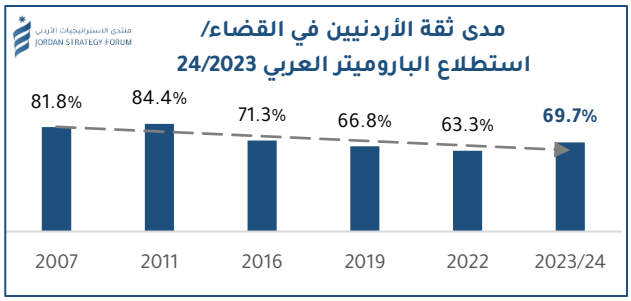

4. نتائج الأردن في استطلاع الباروميتر العربي 24/2023 بحسب العمر والجنس والتعليم:

ولتكوين فهم أفضل حول مستويات الثقة داخل المجتمع الأردني، قام المنتدى بتحليل بعض نتائج الاستطلاع بحسب فئة المستجيبين، من حيث العمر، والجنس، والمستوى التعليمي. وفيما يلي أبرز نتائج التحليل وفقًا لهذه المعايير:

ثقة الأردنيين في الآخرين:

- **بحسب الجنس**، على الرغم من أن مستويات "الثقة في الآخرين" منخفضة من الجنسين، فإنّ **الإناث أكثر ثقة في الآخرين من الذكور**. وكذلك الحال فيما يتعلّق **بالفئات العمرية**، إذ كانت الثقة من قبلهم في الآخرين منخفضة بالعموم، وقد **سجل الشباب** (18 - 29 سنة) **أقل نسبة من حيث الثقة في الآخرين** (10.3%).

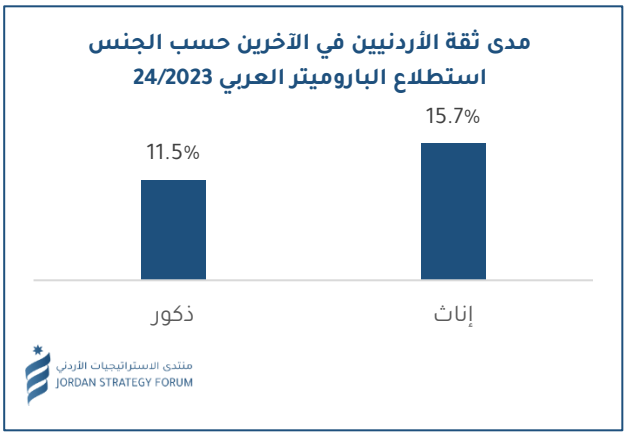

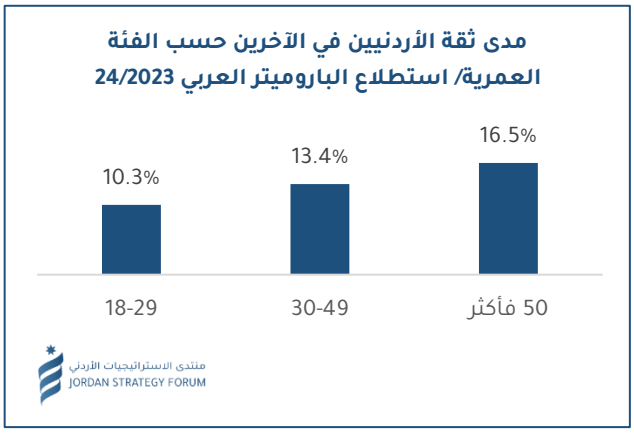

- أما مستويات الثقة في الآخرين حسب **المستوى التعليمي للمستجيبين**، فقد كانت **نسبة الثقة منخفضة بالعموم**، ومتقاربة بين مستويات التعليم كافة.

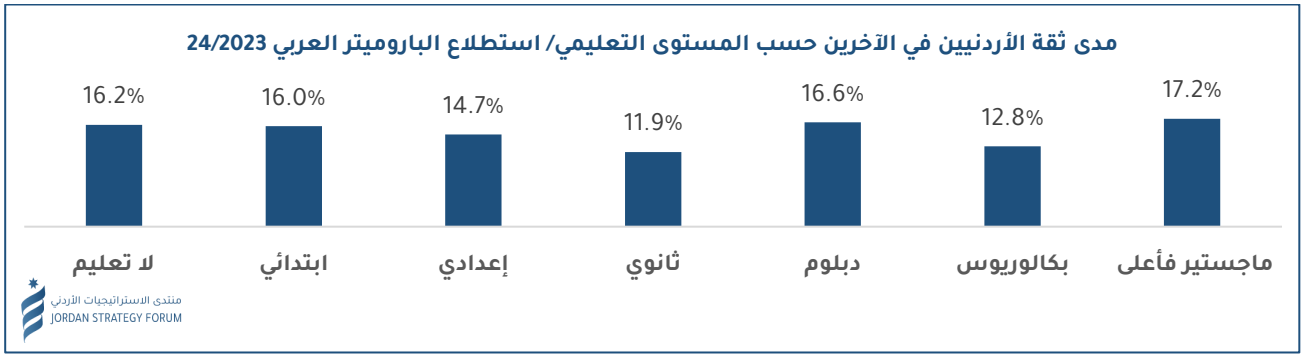

- ووفقًا **لحالة التوظيف وقطاع العمل**، فإن نسب مستويات الثقة في "الآخرين" هي أيضًا منخفضة. وتُعَدّ نسبة الثقة لدى فئتي المشتغلين لحسابهم الخاص، والطلبة أقل من غيرها من الفئات. كما أن **ثقة العاملين في القطاع الخاص، أقل من ثقة العاملين في القطاع العام**.

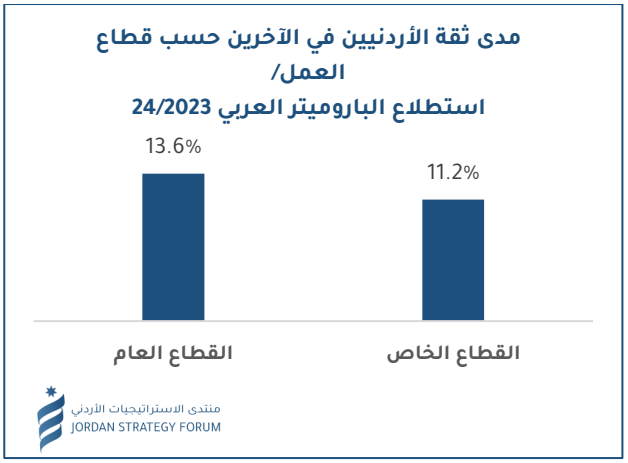

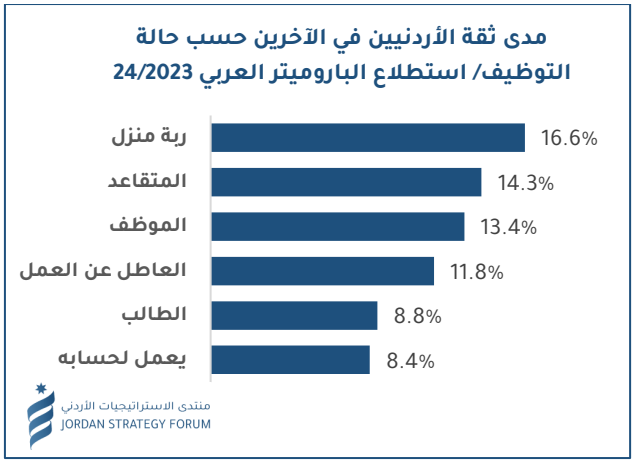

ثقة الأردنيين في الحكومة:

- وفيما يتعلق بمستويات **"الثقة في الحكومة"** بحسب الجنس والعمر، فقد كانت **بين الإناث أعلى منها بين الذكور.** ويلاحظ أيضًا أن **الثقة في الحكومة بين الشباب** من الفئة العمرية الأقل سنًّا (18 - 29 عامًا) **هي الأعلى** مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، علمًا بأنها ارتفعت من 32.9% في العام 2022، إلى 43.1% في العام 24/2023.

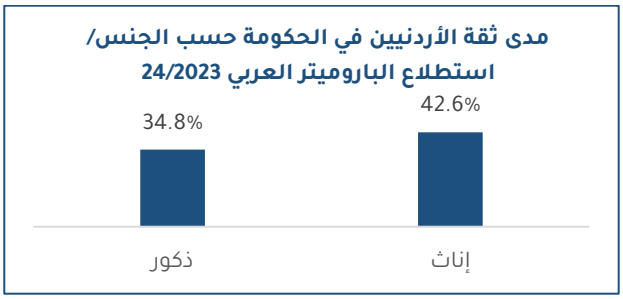

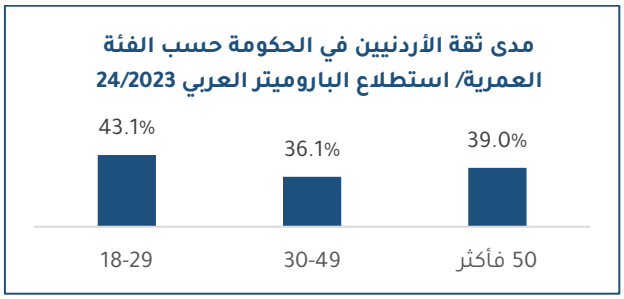

- وبحسب **المستوى التعليمي**، يلاحظ أن **مستويات "الثقة في الحكومة" تتراجع مع تقدم المستوى التعليمي بشكل كبير**. إذ يلاحظ أن أكثر من نصف (54.1%) المستجيبين من فئة الذين لم يتلقوا التعليم هم الأعلى ثقة في الحكومة، في حين أن نسبة من يثقون في الحكومة من فئة الحاصلين على ماجستير فأعلى هي الأقل مقارنة بالفئات الأخرى (32.8%).

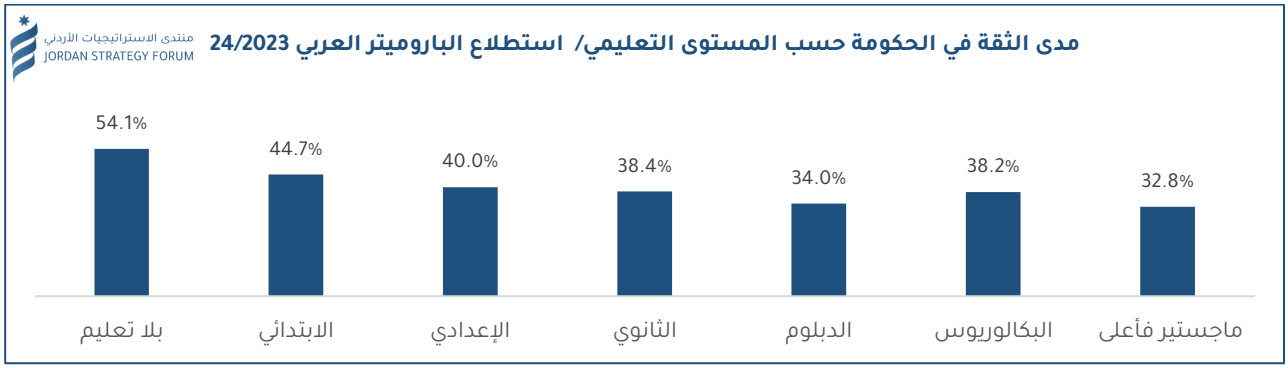

ثقة الأردنيين في مجلس النواب:

- أمّا مستويات **الثقة في "مجلس النواب"** بحسب الجنس، فقد كانت **الإناث الأعلى ثقة من الذكور**، فيما كانت فئة **الشباب (18 - 29) هي الأعلى ثقة في المجلس** من غيرها من الفئات العمرية.

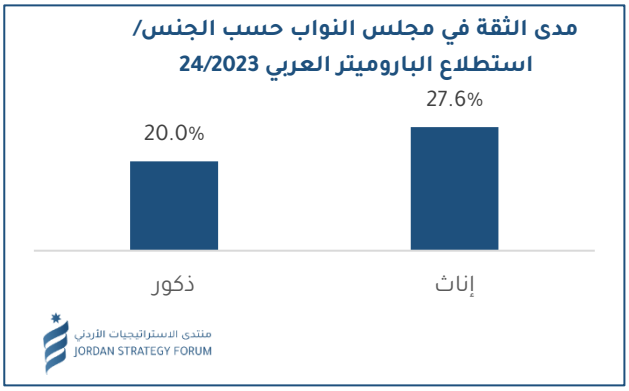

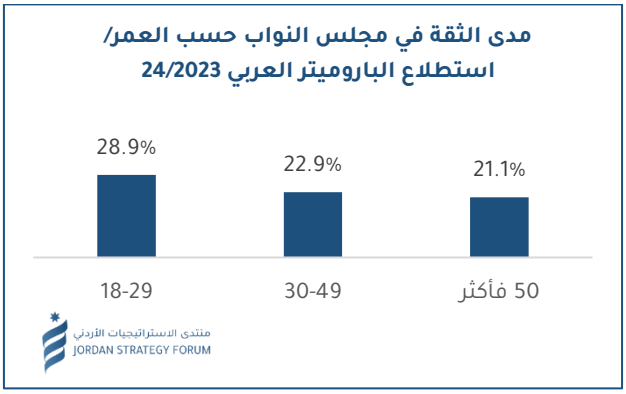

- ويلاحظ أن مستويات الثقة في مجلس النواب تنخفض **انخفاضًا كبيرًا كلما ارتفع المستوى التعليمي.**

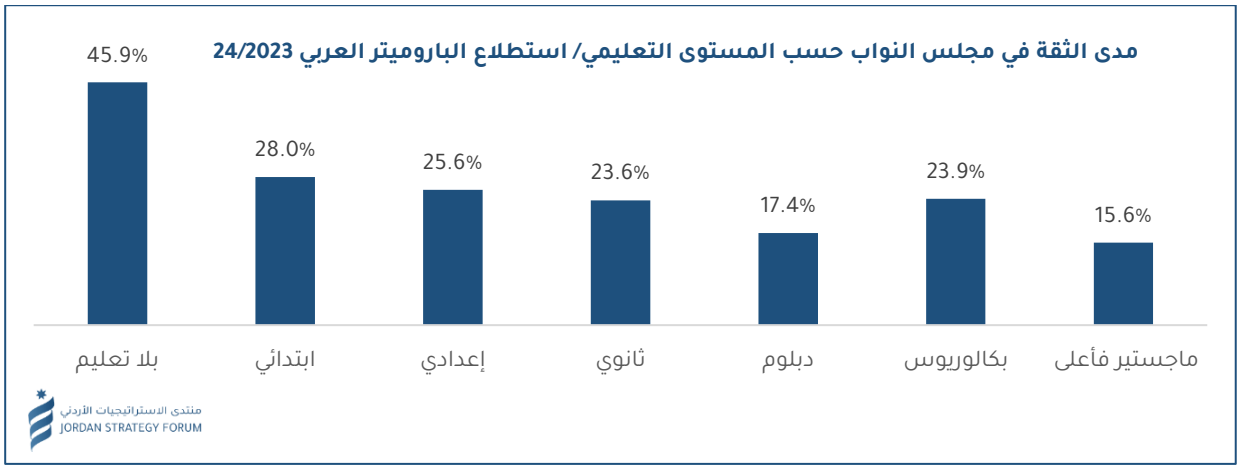

5. انطباعات الأردنيين حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

لقد بينت نتائج التحليل أعلاه أن مستويات ثقة الأردنيين في "الآخرين"، و"الحكومة"، و"مجلس النواب" منخفضة بالعموم، على الرغم من أنها قد ارتفعت في العام 24/2023، بالأخص بين فئة الشباب. ولتكوين فهم أعمق حول سبب مستويات الثقة المنخفضة في المجتمع الأردني، قام المنتدى بتحليل انطباعات الأردنيين حول العديد من القضايا التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا أو غير مباشر على مستويات الثقة لديهم، منها:

المسؤولية المجتمعية:

أظهرت النتائج أن **83% من المستجيبين لم يشاركوا في أي عمل تطوعي** غير مدفوع الأجر.

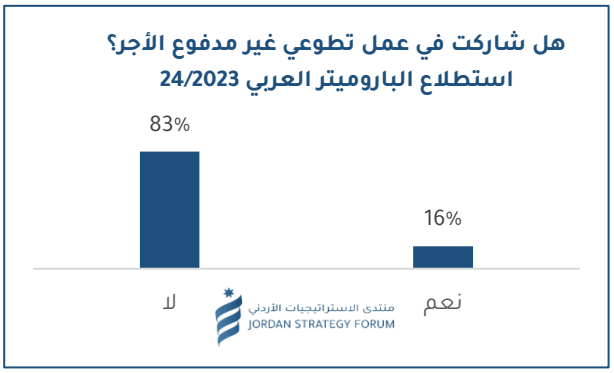

المشاركة السياسية:

انخفضت نسبة الإقبال على المشاركة السياسة من خلال التصويت في الانتخابات النيابية من 60.4% في استطلاع رأي عام 2007، إلى 49% عام 2022. علمًا بأن تقرير 24/2023 لم يشمل هذا السؤال.

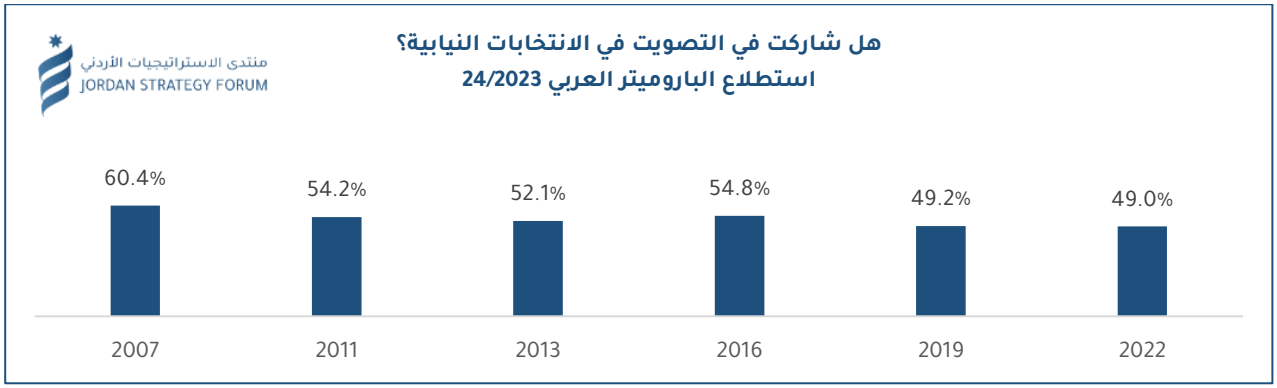

الحالة الاقتصادية العامة:

أظهـرت النتـائج **انخفـاض النسـبة المئويـة للمسـتجيبين الـذين يعتقـدون أن "الوضـع الاقتصـادي الحـالي" سـيئ** مـن 85.4% فـي اسـتطلاع رأي عـام 2022، إلـى 78% فـي اسـتطلاع رأي 24/2023.

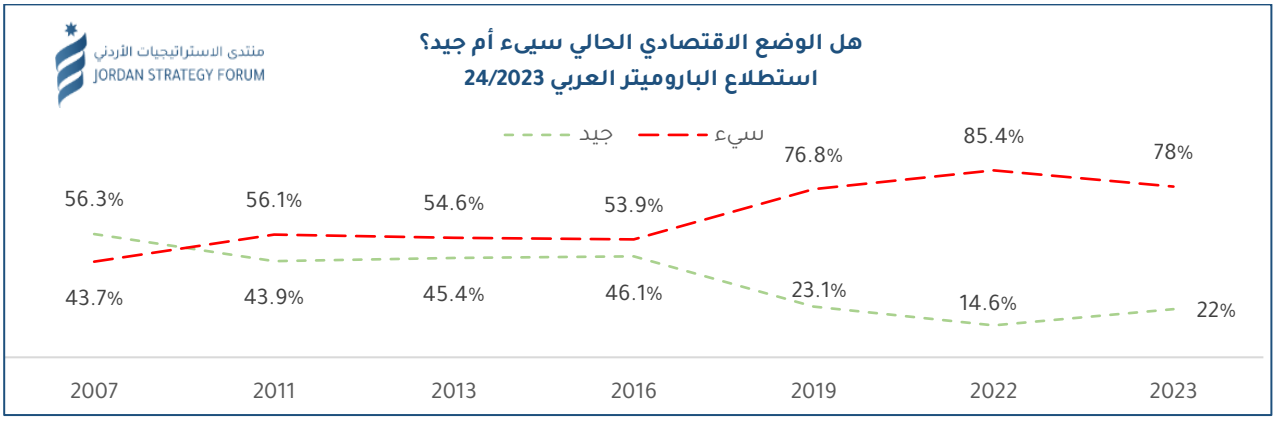

التفاؤل الاقتصادي:

أظهـرت نتـائج اسـتطلاع الـرأي 24/2023، أن **المسـتجيبين ليسـوا متفـائلين بشـأن الوضـع الاقتصـادي خـلال السـنوات القليلـة القادمـة**، إذ أشـار 52% مـنهم إلـى أن الوضـع سـيكون "أسوأ".

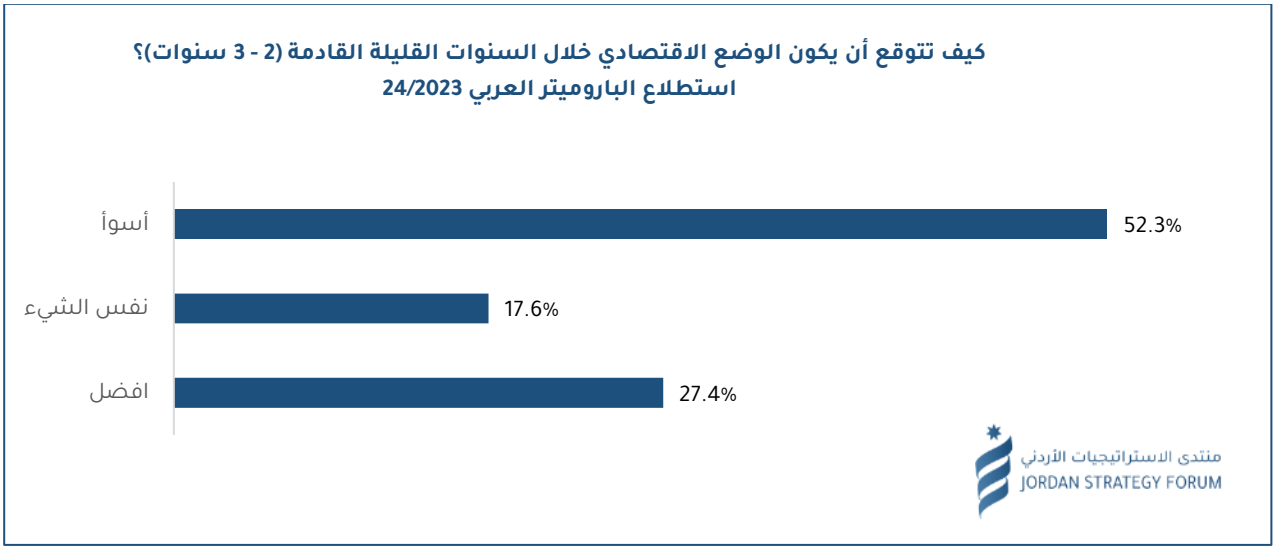

القضايا المهمّة التي يجب على الحكومة التركيز عليها:

بنـاءً علـى اسـتطلاع رأي 24/2023، يـرى المسـتجيبون أن **اسـتحداث فـرص العمـل، ورفـع الأجور، والحد من التضخم، هي من أهم القضايا** التي يجب على الحكومة التركيز عليها.

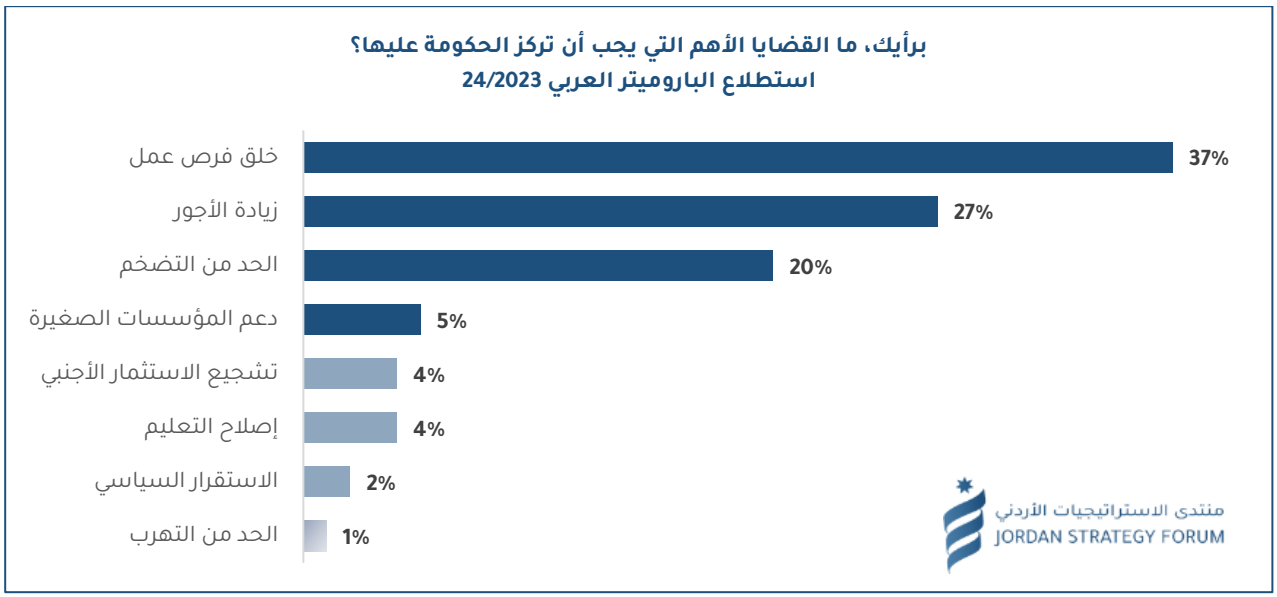

التعليم والرعاية الصحية:

شـهدت نسـبة المسـتجيبين الـذين يشـعرون بالرضـا عـن التعلـيم والرعايـة الصـحية فـي الأردن ارتفاعًا ملحوظًا في الاستطلاع الأخير مقارنة بالذي سبقه.

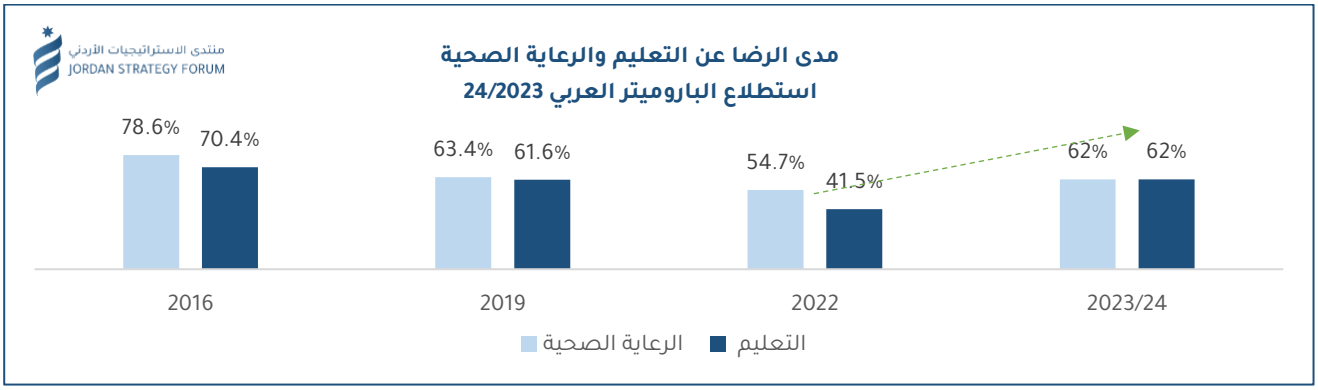

الخدمات العامة:

كانت نسبة 38% من المستجيبين راضين عن جودة الشوارع، وإنّ أقل من النصف (45%) راضون عن خدمات القطاع العام، و**ثلثي المستجيبين راضون عن خدمات جمع النفايات**.

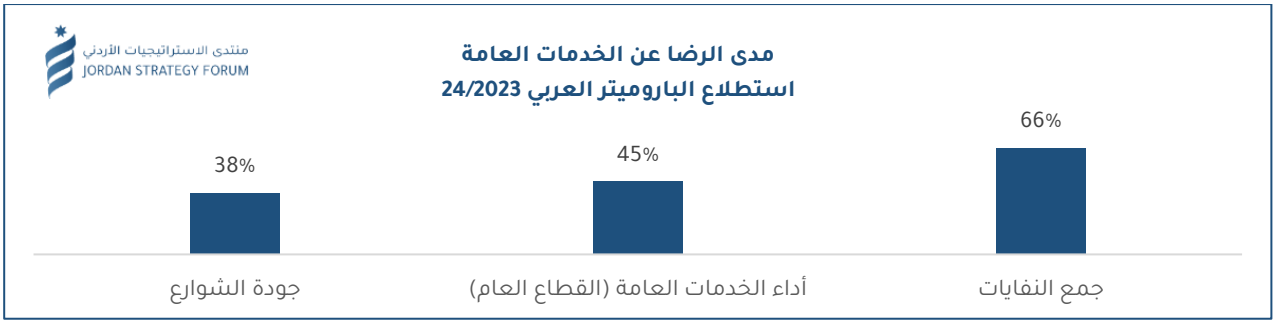

توافر الغذاء:

وعند سؤال المستجيبين عمّا "إذا نفد الغذاء الذي تم شراؤه قبل توافر المال لشراء المزيد"، صرح 67% منهم بأنهم يشعرون بالقلق (أحيانًا، أو غالبًا) إزاء ذلك.

الفجوة بين الفقراء والأغنياء:

يعتقد حوالي ثلاثة أرباع المستجيبين (72.9%) **أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء قد اتسعت** خلال استطلاع رأي عام 24/2023 مقارنة بالجولة السابقة (2022)، فيما يرى 20.6% أن الفجوة بقيت على حالها.

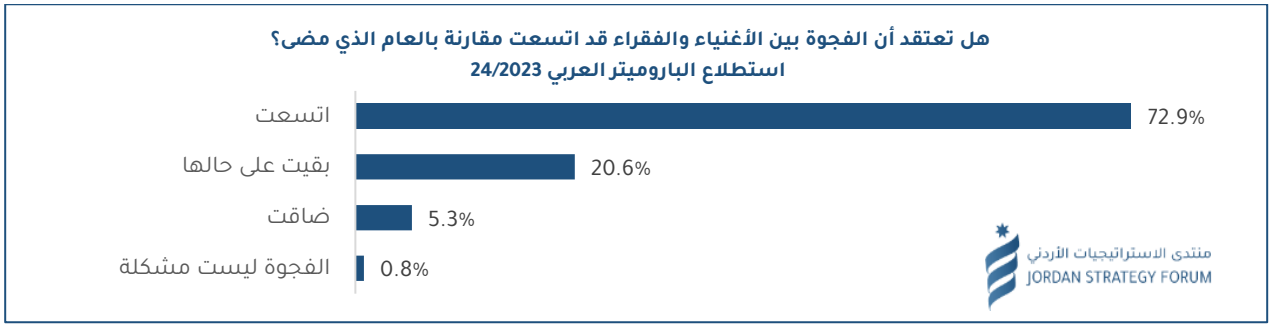

الهجرة إلى خارج الأردن

وفي سياق الإجابات عن الأسئلة السابقة، أفاد ما نسبته 42% من المستجيبين بأنهم فكروا في الهجرة إلى خارج الأردن. وقد شهدت هذه النسبة ارتفاعًا مستمرًّا عبر السنوات، على الرغم من انخفاضها في استطلاع رأي 24/2023، مما قد يعكس بعض التفاؤل لدى المستجيبين.

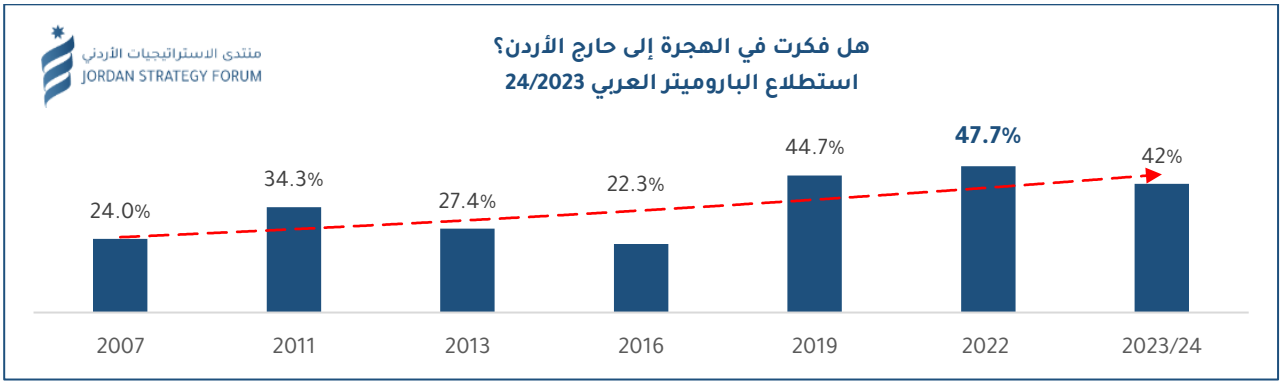

وبالتركيز على موضوع الرغبة في الهجرة، تظهر نتائج استطلاع الباروميتر العربي للفترة 24/2023 أن هذا الموضوع مقلق أكثر مما نعتقد. إذ أشارت تحليلات المنتدى إلى الملحوظات الآتية:

- **أكثر من نصف الشباب** (54%) في الفئة العمرية 18 - 29 **يفكرون بالهجرة.**
- **نصف الذكور** (50%)، **وثلث الإناث** (34%) **يفكرون في الهجرة.**
- كما أن **المتعلمين أكثر رغبة في الهجرة** من غير المتعلمين.

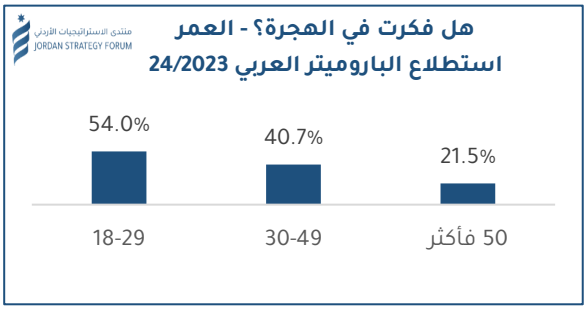

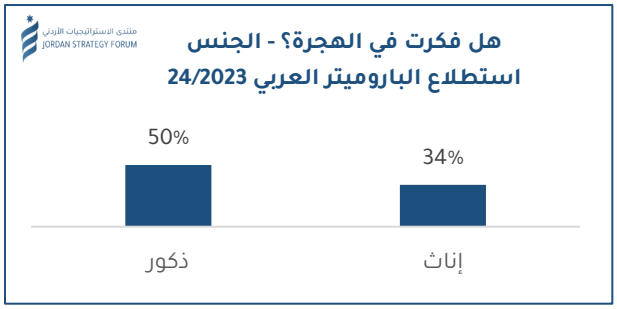

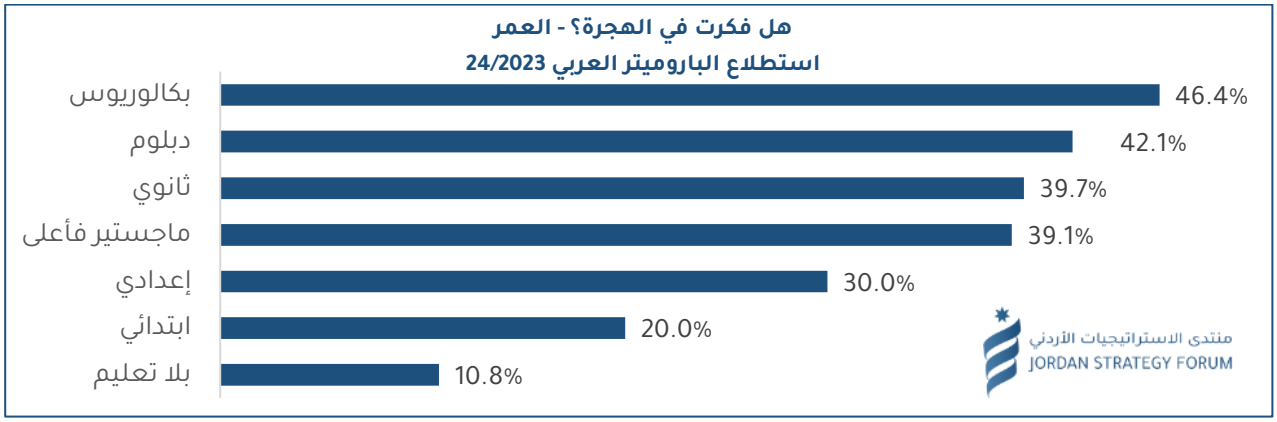

كما كانت النسبة العليا من المستجيبين الذين يفكرون بالهجرة هي من الطلبة (60.5%)، تلاها الموظفون (50.4%)، والعاطلون عن العمل (49.8%)، والعاملون لحسابهم الخاص (45.8%).

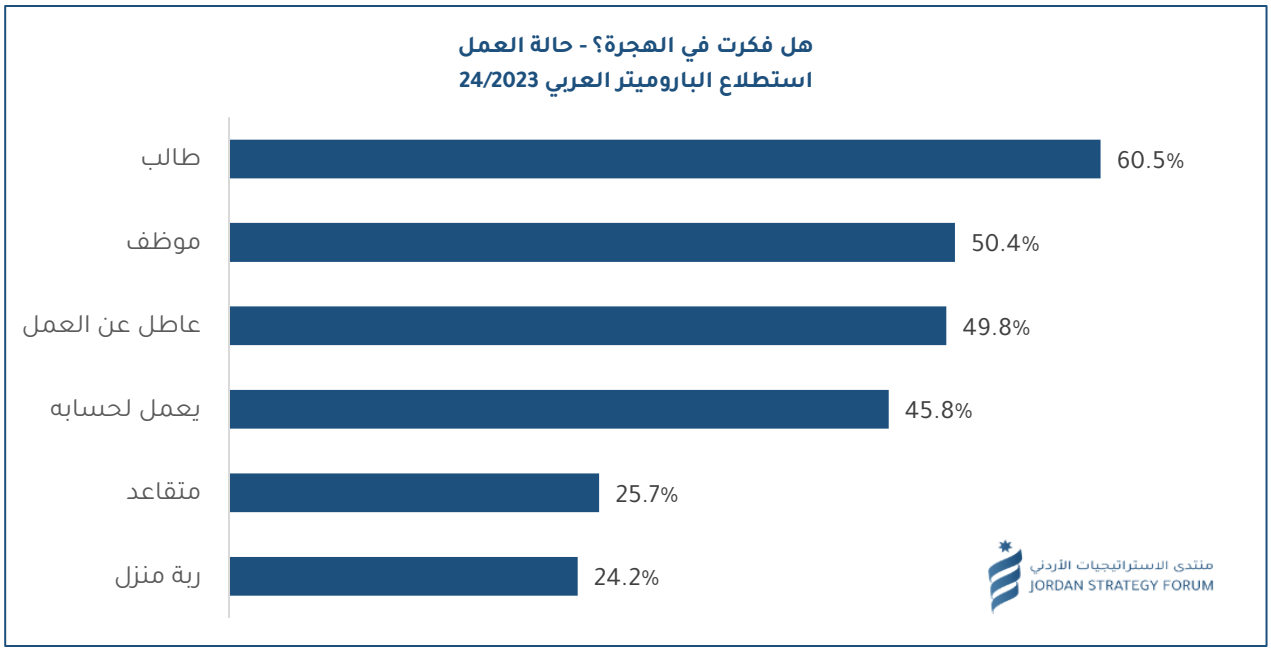

6. الخلاصة:

يمكن الاستنتاج مما سبق **أن مستويات الثقة منخفضة لدى الأردنيين سواء في "الآخرين"، أو "الحكومة"، أو حتى في "مجلس النواب".** كما أن الانطباعات حول مختلف القضايا التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا أو غير مباشر بالثقة، هي سلبية بالعموم. وعليه، يمكن القول: إن مستوى رأس المال الاجتماعي في الأردن متواضع جدًّا.

وقد لا يستغرب البعض هذه النتائج، خاصة في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني، وانعكاس آثارها على المواطنين، وبالأخص انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات البطالة المرتفعة، والعجز المرتفع والمستمر في الموازنة العامة، علاوة على ارتفاع مستويات الدين العام وخدمته، التي انعكست جميعها على انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الدولي (9,421).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن / تعادل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة للدولار الدولي)

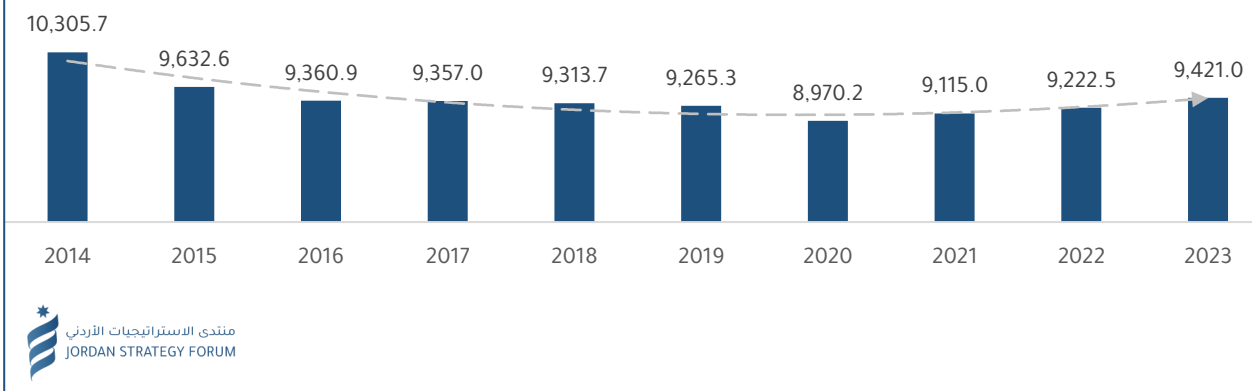

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

7. دور الحكومة في تعزيز الثقة:

تعد الثقة عاملاً مهمًّا داخل الاقتصاد، وعلى وجه الخصوص الثقة في "المؤسسات العامة" (الحكومة)، فهي بمثابة عنصر أساسي للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، والسؤال الرئيس هنا: "ما الذي يعزز الثقة في الحكومات؟".

استنادًا إلى الإطار الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (بناء الثقة في المؤسسات العامة: النتائج الرئيسية لمسح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2021 حول محركات الثقة في المؤسسات العامة، حزيران 2022)، فإن المحركات الأساسية لتعزيز الثقة تتمثل في:

1. **حوكمة القطاع العام**: يشمل هذا المحرك الثقة بكفاءة الحكومة من حيث الاستجابة، والموثوقية، وكذلك القيم التي تمثل إليها الحكومة من حيث الانفتاح، والنزاهة، والعدالة.

الكفاءة	**الاستجابة**	▪ توفير خدمات عامة تتمحور حول المواطن، وتتسم بالكفاءة، والجودة، وبأسعار معقولة، وفي الوقت المناسب. ▪ تطوير جهاز خدمة مدنية مُبتَكِر، وفعال، ويستجيب لاحتياجات متلقي الخدمات.
	الموثوقية	▪ التوقع المسبق للاحتياجات والتحديات، وتقييمها باستمرار. ▪ الحد من حالة عدم اليقين إلى أدنى مستوًى ممكن في البيئة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.
القيم	**الانفتاح**	▪ توفير المعلومات بشفافية، وإتاحتها للجمهور؛ لتعزيز الفهم حول عمل الحكومة بشكل أفضل. ▪ التشاور مع أصحاب العلاقة، والاستماع لهم، والاستجابة لهم، من خلال تعزيز مشاركة المواطنين، وزيادة فرص انخراطهم في صناعة القرار؛ لتحقيق نتائج ملموسة. ▪ التأكد من تساوي الفرص في التمثيل والمشاركة في مختلف المؤسسات بنهج ديمقراطي.
	النزاهة	▪ امتثال المؤسسات العامة للقيم، والمبادئ، والأعراف الأخلاقية، بما يصب في المصلحة العامة. ▪ اتخاذ القرارات، واستخدام الموارد العامة وفق المبادئ الأخلاقية، وتقديم المصلحة العامة على المصالح الشخصية، وبالتوازي مع مكافحة الفساد. ▪ ضمان وجود آليات مساءلة فعالة بين المؤسسات العامة، وعلى المستويات كافّة. ▪ تعزيز وجود جهاز خدمة مدنية حيادي، يتمتع بقيم ومعايير سلوكية عالية تصب في المصلحة العامة، وتعطيها الأولوية.
	العدالة	▪ تحسين الظروف المعيشية للجميع. ▪ معاملة الشركات والأفراد بشكل متسق بغض النظر عن خلفيتهم، وهويتهم، ووضعهم الاجتماعي، وغيرها.

2. **العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية:** وتشمل التفضيلات، والتوقعات، والخلفية الاجتماعية والاقتصادية، والقيم التي تشكل البيئة الثقافية والأسرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بمفهومها الأوسع، وتؤثر تأثيرًا كبيرًا في تشكيل المواقف الفردية تجاه الآخرين والحكومة.

3. **نظرة الحكومة للدور المتوقع منها في مواجهة التحديات العالمية، والتحديات بين الأجيال،** ومدى التزامها وفعالية إجراءاتها في مواجهة تلك التحديات طويلة الأمد.

بالمحصلة، هناك عدة جوانب لتعزيز مستويات الثقة في الحكومة، وفق ما جاء في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المشار إليه أعلاه. إذ إن حوكمة القطاع العام وأدائه في إطاره المؤسسي هو المحرك الفعال لتعزيز الثقة، خاصة إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار توقعات المواطنين من الحكومة، التي منها:

1. **يتوقع المواطنون أن تكون الحكومة موثوقة**: يجب على الحكومة، في المقام الأول، أن تعمل على الحد من حالة عدم اليقين في البيئة الاقتصادية لمواطنيها.
2. **يتوقع المواطنون من الحكومة أن تكون مستجيبة لطلباتهم**: على الحكومة أن توفر السلع والخدمات العامة التي تتمحور حول المواطنين بشكل فعال، وسهل الوصول، وبما يلبي احتياجاتهم وتوقعاتهم.
3. **يتوقع المواطنون أن تكون الحكومة منفتحة وشاملة**: على الحكومة أن تتبنى نهجًا واضحًا وشاملاً يتسم بالطابع المؤسسي عند التواصل مع جميع أصحاب العلاقة، كما لا بد أن تكون الحكومة شفافة، ومسؤولة، وتشرك الآخرين.
4. **يتوقع المواطنون من الحكومة أن تتصرف بنزاهة**: على أي حكومة مواءمة توجهات جميع المؤسسات العامة مع مبادئ ومعايير النزاهة، التي تساهم في حماية المصلحة العامة، ومنع الفساد.
5. **يتوقع المواطنون من الحكومة أن تكون عادلة:** على أي حكومة أن تأخذ بعين الاعتبار مصلحة المواطنين والشركات على حد سواء في عملية صنع سياساتها، وتنفيذها بطريقة عادلة.

خلاصة القول: لا شك أن تنفيذ مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي والسياسي مع خارطة تحديث القطاع العام يشكل النقطة المحورية والمحفز لجميع أصحاب العلاقة للتعاون في إنجاح تنفيذ المبادرات الواردة فيها، التي ستعزز - بدورها - من مستويات الثقة في الحكومة والبرلمان، والآخرين. وفي نهاية المطاف، "للثقة أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تشير أدبيات الاقتصاد إلى أن الدول ذات المستويات الأعلى من الثقة تتمتع بدخل أعلى".

ويحث منتدى الاستراتيجيات الأردني، في هذا الصدد، جميع أصحاب العلاقة، بما في ذلك المواطنين، على النظر إلى الرؤى الوطنية كنقطة انطلاق للتغييرات الإيجابية في الاقتصاد الاجتماعي والمجتمع الأردني.

كما يجب أن تكون الحكومات الحالية والمستقبلية "موثوقة" و "متجاوبة" و "منفتحة وشاملة" و "تعمل بنزاهة" و "عدالة"، وهذه هي الطريقة الوحيدة للحفاظ على مستويات عالية من الثقة في مؤسسات الدولة كافّة.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

أبرز نتائج الأردن في استطلاع الباروميتر العربي 24/2023

رأس المال الاجتماعي هو "الأعراف والقيم والمبادئ الاجتماعية المشتركة التي تدعم الأداء المجتمعي وتعزز التعاون"

تعد الثقة عاملاً مهمًا لقياس رأس المال الاجتماعي

رأس المال الاجتماعي

الدول التي تتمتع بثقة أعلى لديها دخل أعلى

مستويات الثقة لدى الأردنيين بحسب استطلاع الباروميتر العربي

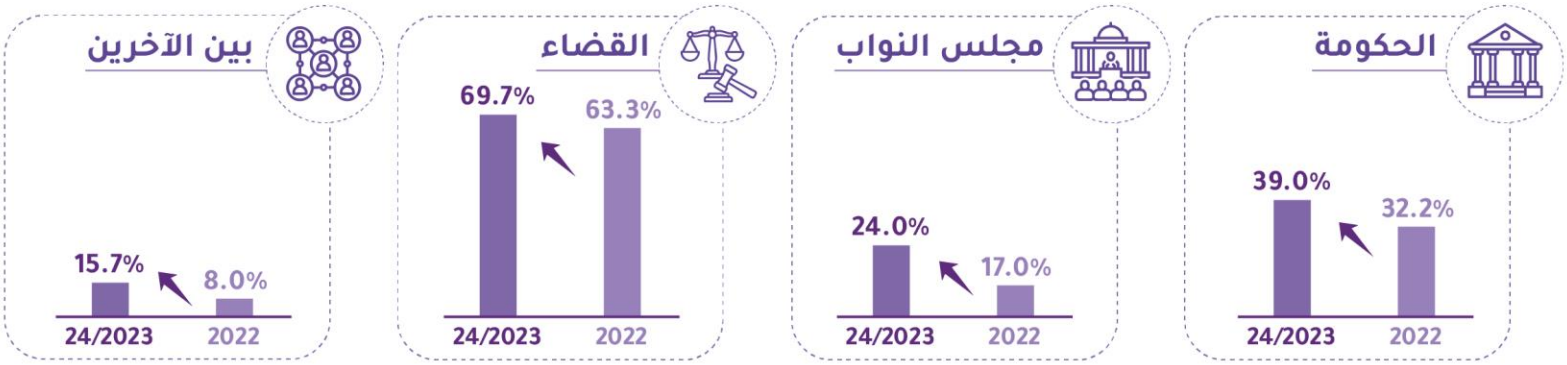

تعد هذه النسب **ضعيفة** على الرغم من تحسنها مقارنة بالاستطلاع السابق

78% يرون أن الوضع الاقتصادي سيئ

62% راضون عن مستوى التعليم والرعاية الصحية

45% راضون عن أداء الخدمات العامة

73% يرون أن الفجوة اتسعت بين الفقراء والأغنياء

42% يفكرون في الهجرة إلى خارج الأردن

نصف الذكور وثلث الإناث يفكرون في الهجرة

المتعلمون أكثر رغبة في الهجرة

المصدر: استطلاع الباروميتر العربي 24/2023

التاريخ: تشرين الثاني 2024

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مستـــوى الثقـة وانطباعـــات الشبـــاب الأردني في استطلاع الباروميتر العربـــي

أظهر الاستطلاع الأخير للباروميتر العربي 24/2023 **تحسنًا ملحوظًا بمستويات الثقة والانطباعات لدى الشباب في الأردن** مقارنة مع الاستطلاع الأخير 2022

للفئة العمرية 18 - 29 سنة:

%10
ارتفاع مدى الثقة
في الحكومة

%9
ارتفاع مدى الثقة
في مجلس النواب

كانت هي الفئة العمرية ذات نسبة الثقة الأعلى بين جميع الفئات العمرية

%4
ارتفاع مدى الثقة
في الآخرين

%9
تراجع مستويات
الرغبة في الهجرة

المصدر:استطلاع الباروميتر العربي 24/2023
التاريخ: تشرين الثاني 2024

منتدى الاستراتيجيات الأردني

JORDAN STRATEGY FORUM

لتقييم الدراسة

www.jsf.org

www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan